Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

The 11th International Scientific Conference

Under the Title

"The role of humanities, social and natural sciences in supporting sustainable development"

المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر

تحت عنوان "دور العلوم الانسانية والاجتماعية والطبيعية في دعم التنمية المستدامة"

9-10 ديسمبر 2020 - اسطنبول – تركيا

http://kmshare.net/isac2020/

" The problem of development in the absence of a Clear vision of governance in Islamic thought"

Belkaroui Jamila

Faculty of Arts and Humanities, Sousse, Tunisia

jamilakaroui22@gmail.com

Abstract: the article aims to understand the forms of development and its development in Islamic thought and contemporary thought by revealing its references and the roles of political elites interested in establishing and enacting, this is can only be achieved by observing its transformations in relation to rule and the ability of the governeron fabricating development as a means of controlling public and private life in order to form a model that pertains only to the ruler. that why we combined in our approach two levels: the first analytical is the problematic and the presentation of concepts related to it, and the second critical reveals the perceptions of governance in Islamic thought and the shortcomings in this approach and its negative effects on the lives of Islamic and contemporary societies by trying to link between development, governance and stability since most of the Middle East countries suffer of instability. we divided our aricle into two phases concerned with the

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

problem of development and the reviews and modifications witnessed between the past and present, between the Qur'an terminology, juristic heritage and Islamic legislation, and secondly concerned with the extent to which Islamic governance standards contribute to achieving development, as we show at this stage the relationship between development and changing forms of governance.

Keywords: development-governance -stability

إشكالية التنمية في ظل غياب تصوّر واضح عن الحكم في الفكر الإسلامي

جميلة بالقروي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة/ جامعة سوسة

الملخص

تهدف هذه المقالة إلى تفهّم أشكال التنمية وتطوّرها في الفكر الإسلامي والفكر المعاصر بالكشف عن مرجعياتها وأدوار النخب السيّاسية المهتمّة بالتأصيل والتشريع لها، ولا يتأتّى ذلك إلاّ برصد تحوّلاتها في علاقتها بالحكم وقدرة الحاكم على اختلاق التنمية كوسيلة للسيطرة على الحياة العامّة والخاصة بغية تشكيل نموذج يخصّ حاكما دون غيره. لهذا جمعنا في مقاربتنا بين مستويين: أوّل تحليلي يتمثّل الإشكالية ويعرض المفاهيم المتعلقة بها، وثانٍ نقدي يكشف تصورات الحكم في الفكر الإسلامي ومواطن القصور في هذه المقاربة وآثارها السلبيّة في حياة المجتمعات الإسلامية والمعاصرة وذلك بمحاولة الربط بين التنمية والحكم والاستقرار بما أنّ أغلب دول الشرق الأوسط تعاني من اللاستقرار.

وقد قسّمنا مقالتنا إلى مرحلتين أولى تُعنى بإشكاليّة التنمية وما شهدته من مراجعات وتحويرات بين الماضي والحاضر وبين الاصطلاح القرآني والتراث الفقهي والتشريع الإسلامي، وثانية تهتم بمدى مساهمة معايير الحكم الإسلامية في تحقيق التنمية كما نبيّن في هذه المرحلة العلاقة بين التنمية وأشكال الحكم المتغيرة.

الكلمات المفاتيح: تنمية-الحكم-الاستقرار

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

المقدمة

تختلف النظرة إلى الإنسان والفرد من أمة إلى أخرى ومن مذهب إلى آخر لذلك فطرق السيطرة عليه تكون تبعا لذلك متباينة ومختلفة وفي هذا الإطار تتنزل مقالتنا الموسومة **بإشكالية التنمية في ظل غياب تصوّر واضح عن الحكم في الفكر الإسلامي** ترتبط هذه الإشكاليّة بشكل مباشر بالنظام السيّاسي بغض النظر عن نوعيّته لأنّه الضامن الوحيد لتحقيق أهداف التنمية على أرض الواقع ويمثل عامل عدم استقرار النظام حاجزا أمام وجودها ويشمل الاستقرار كل مباحث العلوم الإنسانيّة والاجتماعية من اقتصاد وسياسة وثقافة لذلك حاول الفلاسفة القدامى والمحدثين والمفكرين إلقاء الضوء على العلاقة التلازميّة بين التنمية والاستقرار بما يضمن توازن المجتمعات على أساس التوزيع العادل للثروة حيث وضعوا محدّدات وأبعاد الاستقرار السياسي كما أحالو على اللاستقرار لفهم الاستقرار واستيعابه. ولذا نسعى في هذه المقالة إثارة الإشكالية التي تستدعيها هذه العلاقة بين التنمية ونظم الحكم نظريّا وعمليّا في الفكر الإسلامي قديما وحديثا. وبناء عليه نثير الأسئلة الإشكاليّة التّالية: ما التنمية؟ هل هناك شكل واحد لها؟ ما الحكم؟ وما مدى مساهمة معايير الحكم الإسلامية في تحقيق التنمية؟ وحتّى تكتسب المعالجة البحثيّة جدواها جمعنا بين أطوار منهجيّة ثلاثة: طور وصفي يهتم باستعراض مفهوم التنمية وتجلياتها في الفكر الإسلامي نشوءًا وتنظيرًا، وآخر تحليلي يتفهّم رهانات وأبعاد التنمية في ظل أنظمة مختلفة للحكم ثم الطور النقدي بينا فيه زيف النظريات الحديثة الّتي مثّلها رواد عصر النهضة من خلال رصد مفارقاتها النظرية والعملية واخترنا في هذه المقاربة نموذجي تونس والعراق.

في مفهوم التنمية

يُعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم المتشعّبة الّتي لا يمكن معالجتها بمعزل عن إطارها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والديني كما لا يمكن أن نعالجها دون النظر إلى خصوصيتها إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّها متغيّرة في المكان والزمان، لذلك بات الحفر فيها من باب الإجراء ضروريّا وذلك لتقصّي المعاني والدلالات المتوارية خلفها.

التنمية لغة:

وردت في "**لسان العرب**" بدلالات مختلفة نوردها كالآتي: نمي، نمى نمْيا ونُميّا ونماءً أي زاد وكثُر وأنميت الشيء جعلته ناميا، ونمَى الحديث ارتفع وقيل نميته أسندته ورفعته وبلّغته على وجه النميمة والإشاعة والصحيح أن نميته رفعته على وجه الإصلاح، والتنمية من قولك نميت الحديث تنمية بأن يُبلغ عن هذا على وجه الإفساد، والنماء الرّيعُ ونما الإنسان سمن (ابن منظور/296/14) وورد في المعجم الاقتصادي الإسلامي "النمو هو ازدياد الجسم بما ينضم إليه ويداخله في جميع الأقطار نسبة طبيعيّة " (الشرباصي أحمد/468) وبالتالي جاءت هذه الدلالات بمعنى الكثرة والارتفاع والإصلاح والزيادة وهي دلالات متغيّرة ومتحوّلة بالتدريج.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

لذلك أحال المفكرون إلى الفرق بين النمو والتنمية: فالنمو هو فعل غايته التطوّر بالتدريج أمّا التنمية فهي عمليّة مقننة ومقصودة وهي هدف في حدّ ذاته يقول إبراهيم مشورب في ذات الصدد:" أنّ النمو مفهوم متطوّر تلقائي، بينما التنمية فعل إرادي تقوم به الدولة بقرار سيّاسي واعي"(مشورب إبراهيم/134) وهذا الفرق واضحا حتّى في اللغات الأجنبيّة ففي اللّغة الإنجليزية يستعملونGrowth للدلالة على النمو وDevelopment للتّعبير عن التنمية وفي اللّغة الفرنسية يستعملون Croissanceللدلالة على النمو وDéveloppement تحيل على التنمية، فالمصطلح من نفس الجذر لكن دلالته متغيرة نظرا لأنها وردت في المعنى الأوّل بدلالة فردية وفي المعنى الثاني بدلالة جماعيّة.

التنمية اصطلاحا:

للتنمية أبعاد ومقوّمات تختلف من مستوى إلى آخر فهي أن تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية عرّفها البعض من جهة السياسة على أنّها تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشاكلهم بوضوح وقدرتهم على تعبئة كلّ الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي(البغدادي عبد السلام إبراهيم/286) كما اعتبرت عمليّة تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السيّاسية وترشيد وتولي السلطة بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي(هلال علاء الدين/149) ومن جهة الاقتصاد هي عمليّة التغيير الّتي يقوم بها الإنسان للانتقال من مجتمع تقليدي زراعي إلى مجتمع متقدّم صناعيّا بما يتّفق مع احتياجاته الاقتصاديّة والاجتماعيّة والفكرية وذلك بالاستثمار الأمثل للموارد البشريّة(بدوي أحمد زكي/83) وهي أيضا العمليّة الّتي تبذل بقصد ووفق سيّاسة عامّة لإحداث تطوّر وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء إن كانوا في مجتمعات محليّة أو إقليميّة أو قوميّة بالاعتماد على المجهودات الحكوميّة والأهليّة على أن يكتسب كلّ منهما فترة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليّات(عبد المنعم شوقي/43).

هذا التعريف الاصطلاحي يتّفق إلى حدّ ما مع مفهوم التنمية من منظور إسلامي من جهة الاقتصاد لأنّه قد شغل العلماء القدامى منذ القرن الثاني للهجرة/ الثامن ميلادي في مرحلة أولى وذلك في شكل أفكار اقتصاديّة عبّرت عنها المؤلّفات المتمثلة في المدارس الفقهية الأربعة، علاوة على وجود معجم اقتصادي إسلامي يضمّ كلّ المفردات والعملات والمعاملات الإسلاميّة القديمة وكنا قد أشرنا له في الهامش آنفا. أضف إلى ذلك المؤلّفات الخاصّة بالأموال والخراج مثل كتاب (الأموال) لأحمد بن نصر الداودي(ت402هـ) وكتب الخراج الّتي تعتبر وثيقة تاريخيّة تبيّن الواقع المالي للدولة الإسلاميّة نذكر على سبيل المثال كتاب (الخراج) للقاضي أبو يوسف (ت182هـ/762م) يهتمّ فيه بشؤون الجباية والخراج ويضع فيه خطّة متكاملة للإصلاح المالي بهدف رفع مستوى انتاج الأمّة وتحقيق تنميتها الاقتصادية جاعلا ذلك مسؤوليّة الدولة والأفراد معًا ذاكرًا أنّ العمل هو كلّ شيء وهو أساس العمران والقوّة(الفنجري محمد شوقي/73) كما احتلّت كتب النوازل والحسبة مكانة هامّة في الفكر

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الاقتصادي الإسلامي باعتبارها تطرح قضايا ماليّة واقتصاديّة وهي–الحسبة–"خادمة المناصب" عند ابن خلدون لأنّها تقف على طرفي نقيض بين السّلطة الدينيّة من جهة النظر الشرعي والسّلطة السياسية من جهة التطبيق والزجر.

بدأت تتضح ملامح نظريّة في الاقتصاد مع ابن خلدون من خلال كتابه (المقدّمة)لتحليل النظم المختلفة "المسايرة لحركة الإنسان وتطوّره" وقد تناول ابن خلدون الجانب الاقتصادي التنموي بشكل لم يكن مستقلاً عن بقيّة الجوانب الاجتماعيّة والسيّاسية وذلك ضمن نظرته الشموليّة وأساسها العمران من منطلق الآية القرآنيّة التّالية قال تعالى:" هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيب(سورة هود/61) وتعتبر نظرية ابن خلدون في الاقتصاد أكثر وضوحا من غيرها ذلك أنّه بحث في إيرادات ونفقات الدولة إضافة إلى المسائل المحدّدة للنظم والمعاملات الماليّة كما أشار إلى معنى التجارة ومذاهبها وأصنافها(ابن خلدون/296/2) وهذا الوضوح في نظريته أكّده حين اعتبر أنّ دور الدولة لا يتمثّل في الوقوف على هذه الإجراءات والقوانين فقط، بل يتعدى إلى أن يكون دورًا اقتصاديّا بالضرورة، وكانت هذه النظرية محطّ اهتمام المستشرقين حيث قدّم الفرنسي Olivier De la Grandville دراسة عنوانها "**نظرية النمو الاقتصادي**" وهي محاكاة لنظرية ابن خلدون في صياغة حديثة وقدّم في هذا السياق عوامل النمو يمكن أن نذكر العامل الّذي يخصّ مقالنا والمتمثل في قوّة المؤسسات السيّاسية والاقتصاديّ (olivier De la Granville/42/46)

ولم تكن نظرية ابن خلدون هي الأولى في العمران فقد سبقه في ذلك مسكويه الذي عاش في القرن الرابع هجري/ العاشر ميلادي حيث صاغ نظريته في العمران عبّر عنها من خلال تلازم مفهومي المقاتلة وأهل العمارة فالمقاتلة أجزاء لأهل العمارة ويطلبون أجورهم من أهل الخراج، ويعتبر أن اصلاح العامّة والخاصّة مربوط بإصلاح هذين الركنين وهما أهل الخراج والمقاتلة وكان ذلك حسب مسكويه ثمرة العدل والحقّ(مسكويه/139/1) لأن العدالة عنده تمثّل غاية الحكومة وقد استقى هذه النظرية بالعودة إلى التقاليد الدينيّة الكبرى.

ما نستنتجه في هذا المستوى من التحليل أن التنمية ليس لها مفهوم محدّد وواضح نظرا لاختلافها من أمّة إلى أخرى، لكن رغم ذلك كان وضوحها جليّ في النموذج الإسلامي لأنّ لها أسس ومعالم بينها القرآن في مرحلة أولى ثم أعتنى بها العلماء والفقهاء في مرحلة ثانية وأضفوا عليها صفات الحق والباطل، لكن ما جعلها تتعثّر وتتخلّف عن بقيّة النماذج غياب التطبيق نظرا لأنّ التنمية أصبحت موكلة للذين تنازلوا عن حقوقهم في المراقبة لصالح لرجل السيّاسة وقد اعتبر عبد المجيد الصغير هذا التنازل بمثابة التسويات "التوفيقيّة" وهذا لا ينفي وجود فقهاء وعلماء لهم رؤية في الاقتصاد سنكتفي بذكر رؤية السيد باقر الصدر يقول في هذا السياق:" إن الأطر النظريّة المبدئية لأي عمل تنموي تأخذ بدقّة الظروف الموضوعيّة للأمّة وتركيبها النفسي والتّاريخي لأنّ الأمّة هي مجال التطبيق لتلك المناهج"(الصدر السيّد باقر/21)

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

هكذا إذن، كانت التنمية في الفكر الإسلامي وخصوصا الفترة الممتدة من القرن الثاني إلى القرن الثامن هجري وما بعدها لها قوانين بعضها من القرآن وبعضها الآخر وضعي وضعته السلطة والفقهاء اتّفقوا على تطبيقه وتواصلت هده القوانين في الفترة المعاصرة من خلال بعض المؤلفات في مقاصد الشريعة الّتي تنظم وتسيير حياة النّاس وفق شريعة متجدّدة تراعي المصلحة العامّة والخاصّة وقد اعتبروا المحافظة على المال من المقاصد والمصالح الكليّة الضرورية الخمس للشريعة، لكن ما شدّ انتباهي في هذه الرؤية المعاصرة للتنمية ربطها بالإيمان والأخلاق(القرضاوي يوسف/2008) تطبيقها في مجتمعاتنا العربيّة والإسلاميّة.

وهذه الرؤية المعاصرة تتوضّح أكثر من خلال انخراط العلماء فيما يُعرف الآن بالإفتاء الإلكتروني ونذكر بهذا الصدد الإفتاء حول التعامل بالعملات الإلكترونيّة أو ما يُعرف "بيتكوين" وقد دعا علي القره داغي في هذا الإطار إلى التّعامل بالعملات الإلكترونيّة مع ضرورة مراجعة صورتها الحاليّة " الغير جائزة" لأنها ليس لها مرجعيّة .كما حثّ المسلمين على ضرورة المسارعة إلى هذه العملات واقترح ثلاثة حلول كأن تكون هذه العملات الإلكترونيّة عملة ثانويّة أو أوليّة لأنّ المستقبل سيكون لها، أو أن تتبناها مجموعة من المصارف والبنوك الإسلاميّة كبطاقة ائتمان، أو أن تنشأ لها شركة كبيرة استثمارية ويشتركوا فيها هؤلاء الذين ينتجون هذه العملة وتحول هذه الشركة إلى مساهمة لتصبح لدينا عملة إلكترونيّة مثل "قطر بيتكوين" أو "إسلام بيتكوين" ويتجه داغي إلى أن يحول هذه العملة الإلكترونية غير مقبولة شرعا إلى عملة شرعيّة قد وضع لها أسس والمقترحات الّتي يتجه في تطبيقها مستقبلا(القره داغي علي/2018).

استقرّ في نفسي بعد دراسة هذه الإشكاليّة الّتي تهتم بالتنمية وقد اكتفيت بالنموذج الإسلامي في جوانب محدّدة تخدم مقالنا لأنّ هذا المبحث تمّ درسه وأحصى محمد شوقي الفنجري في هذا السيّاق أربعة وثلاثين مصنّفا في الاقتصاد الإسلامي كدليل على مكانته في استمراريّة الدولة لكن في اعتقادي هذا لا يتمّ إلاّ بتطبيق هذه الرؤى والفتاوي على من يُديرون شؤون الأمّة وهذا يحتاج إرادة قوية من قبل العلماء والفقهاء. وبالتالي نستنج أن التنمية عند المسلمين الأوائل برغم أنّ معالمها لم تكن واضحة كنظرية إلاّ في أواخر القرن السابع إلاّ أنّها حققت استقرارا اقتصاديا واجتماعيا من خلال وجود طبقتين: الطبقة الخاصّة أو الأرستقراطية والمؤلّفة من القائمين على الحكم والإدارة والوزراء والعلماء والفقهاء الذين يقومون على المسائل الدينيّة والطبقة العامة وعليه فإنّ طبقات المجتمع تتأثر بالوضعية الاقتصادية.

في تطوّر نظام الحكم في الفكر الإسلامي وعلاقته بالتنمية

الإنسان هو مستقبل أي ظاهرة اجتماعيّة أو سيّاسية أو اقتصادية أو دينيّة لذلك كان التلازم بين النظريّة والتطبيق ضروريّا لفهم نُظم الحكم عبر فترات متلاحقة من الفكر الإسلامي وتبعا لذلك تكون إشكاليّة التنمية من الإشكاليّات الأساسيّة الّتي

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

يرتكز عليها الحكم في الإسلام وقد خضعت للتطوّر التدريجي وتجسّدت في مبادئ وطرق وتدابير بها يُقام الحكم في الإسلام وتراوحت بين الفقه والتشريع والأحكام السلطانيّة.

ففي مرحلة أولى اهتمّ العلماء بالسيّاسة الشرعيّة مع الفارابي (ت339هـ) متأثرا في ذلك بالفلسفة اليونانيّة من خلال كتاب (آراء المدينة الفاضلة) وعنى فيه بطرائق تنظيم سلوك الحكّام بهدف صياغة خطّة تدبير "نظام مدنيّ خير" مرتبط بالإنسان على أساس مقياس نصيبهم من السعادة وقد حدّد في هذا السياق خصال رئيس المدينة الفاضلة في اثنتا عشرة خصلة "قد فُطِر عليها"(الفارابي أبو نصر/60) وهذه الخصال هي أقرب للفلسفة منه إلى الفقه "وهذه الخصال الواجبة في رئيس المدينة الفاضلة هي باختلافات يسيرة تلك الّتي يطلبها التّسيع في أئمّته"(Henri Laoust/420)

لكن الأمر يختلف مع الماوردي الذي كانت رؤيته لتدبير الحكم أكثر وضوحًا خاصّة وأنّ نظريته جاءت في فترة العصر العبّاسي الثاني الذي عُرِف بالوهن السيّاسي خصوصا وأنّ أغلب خلفائه يفتقدون للحكمة والمرونة في القيادة والتدبير الأمر الذي جعله يضع قواعد في الأحكام السلطانيّة ضمن عشرين بابا أوّلها في عقد الإمامة ثانيها في تقليد الوزارة وثالثها في تقليد الإمارة أمّا الأبواب الأخرى خصّص أغلبها للولايات وهي سبعة: الولاية على المصالح، الولاية على المظالم، الولاية على القضاء، الولاية على ذوي الأنساب، الولاية على إمامة الصلوات والولاية على الحج والصدقات(الماوردي/2) وقد اعتبر برنار بادي في هذا السيّاق أنّ الإمامة والولاية وظيفتين كرّستا المنظور الثيوقراطي للحكم(Bernard Badie)

وهذه التدابير تدخل ضمن ما يُعرف بالتنمية السيّاسية والاقتصادية غايتها استمرار الحكم على مبدأ إسلامي يكون الإنسان ضمن هذه الرؤية في المرتبة الأولى وهو ما اتجه فيه مسكويه وذلك باختلاف عمّا سبقه ونبرر ذلك بثلاث مقدمات أوّلا كانت رؤيته للحكم متصلة ببقيّة المباحث كالفلسفة والتاريخ والأخلاق وثانيا قدّم مفهوم للدولة والحكومة على أساس مبدأ "الضرورة" ثالثا أوجد للحاكم مناصب كثيرة كالإمام والحكيم والفيلسوف والمدبّر والسياسي والملك والسلطان(مهاجرينا محسن/159) وكلّ منصب من هذه المناصب له وظيفية داخل الدولة وغايته "حفظ السنن" إضافة إلى قيامه بالموعظة والإرشاد للحكام نظرا لأنه كان جزءا من العمليّة السياسية حيث تقلد مناصب في الدولة .كما وضع شروط لحسن السيّاسة والحكم تتمثل في أن يكون الحاكم جيّد الرأي، كثير النظر صائب التدبير، وأنّ لا خراج ولا جزية على الرعيّة وأن يكون حال الفقير والغني وأهل الشرف والضعة في التآسي واحد وإذا بلغه —الحاكم–أن إنسيّا مات جوعًا عاقب أهل المدينة أو الموضع الذي مات فيه ذلك الإنسيّ(مسكويه127/1) يطمح مسكويه إلى إقامة سيّاسة فلسفيّة دينيّة شرعيّة تأخذ من السيّاسات الّتي أسلفنا ذكرها ويضيف لها آليّات وقواعد في التّدبير والسيّاسة تعطي أولويّة للإنسان وهذه السيّاسة لها علاقة وطيدة بالفلسفة والحكمة بحيث لا يمكن أن تستقيم دون فلسفة والعكس صحيح، وبالتّالي فإنّ السيّاسة عنده ترنو إلى تدبيرا للفرد والجماعة.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

في المقابل نجد ابن خلدون في تصوّره لنظم الحكم كان أكثر وضوحا من النماذج الّتي قدمناها ونفسّر ذلك بأخذه العبرة من هؤلاء نظرا لتقدمهم عنه زمانيّا ويرى ابن خلدون أنّ نظم الحكم تنقسم إلى ثلاثة أنواع أوّلها الملك الطبيعي تمثّل في حياة البداوة والقبيلة ثانيها الملك السيّاسي ويخضع هذا النوع إلى القوانين الّتي وقع تدبيرها وعلى الحكام الانقياد لهذه القوانين وتطبيقها ثالثها الخلافة وتمثل أفضل أنواع الحكم عنده.

إنّ أغلب هذه النماذج تُعطي قيمة للتنمية المتمثّلة في عنايتهم بالإنسان والاهتمام بمصالحه الدينيّة والدنيوية وذلك بسعيهم إلى تحويل السيّاسة "إلى مجرّد حراسة لأمور الدين" وليس نظاما للحكم وهذا ما فسّرناه بتنازل العلماء والفقهاء لصالح السّلطة وذلك من خلال وضع قوانين وقواعد لتسيير عمل السلطة السيّاسية مغلفة بأحكام فقهية يرتضيها العامّة والخاصّة .كما يظهر هذا الاهتمام في صيغة التلازم بين التنمية والحكم ففي استقرار الحكم واستمراره من خلال مؤسساته يعتبر تحقيقا لأهداف التنمية المتمثلة في استمرار الدولة وفي ازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعيّة والسيّاسية والعلمية حيث أصبحت بعض المؤلّفات بمثابة وسائل لتوجيهات أو تبريرات للأمر الواقع ومن هنا نشأت علاقة بين السّلطة السيّاسية والسّلطة العلميّة الّتي لها القدرة على استقطاب العامّة والخاصّة وتوجيههم طوعًا نحو السّلطة الّتي شارك فيها العلماء من خلال دورهم المؤثر باعتبارهم المتكلّمين باسم الله.

وفي هذا السيّاق يعتبر مهند مبيضين في كتابه " أنس الطّاعة السيّاسية والسّلطة والسلطان في الإسلام" أنّ الفقهاء لم تكن لهم شخصية نقدية ولم يخرجوا في المجمل عن طاعة الحاكم والتسويق الديني والسيّاسي له ليصبحوا بذلك "جزءًا من النظام الإداري له"(الحاج صالح رشيد/2012) ويمكن أن نفسّر هذا بسكوت الفقهاء على التفاوت والظواهر الاجتماعية الّتي عرفها المجتمع الإسلامي على مرّ العصور من ثراء فاحش وسوء توزيع الثروة وهذا راجع برأينا إلى أنّ التدابير والقوانين الّتي وُضِعت لتكون خارطة طريق ظلّت رهينة تلك المؤلّفات وعدم تطبيقها على أرض الواقع. هل هناك إذن حاجة لتجديد هذه النظم الإسلاميّة؟

شعُر المفكرون المسلمون بوجود حاجة ملحة للتفكير في هذه النظم وأساليب تدبير الحكم خصوصًا مع رواد الإصلاح في فترة أولى مثل محمّد عبده وحسن البنا وغيرهم، وفي مرحلة ثانية مع المفكرين المعاصرين أمثال راشد الغنوشي حيث تمثلت رؤيته الأساسية الّتي دافع عنها في عدم فصل الدولة عن الدين وهي رؤية تمثّل استمرارا لما رأيناه في النماذج الّتي أسلفنا ذكرها. وبرر ذلك أنّ المسلمين الأوائل كان لهم تمييزا واضحا بين ما هو ديني وما هو سياسي، وإذا أردنا فصل الدين عن السيّاسة بالمعنى الفرنسي أو تبعا للتجربة الماركسيّة فقد نقدم على مغامرة تضر بالإثنين وأنّ تحرر السيّاسة من الدين هو تحويل الدولة إلى مافيا الاقتصاد في العالم إلى نصب والدولة إلى نوع من الخداع والدجل(الغنوشي راشد/2015) ويعتبر في هذا السيّاق أنّ الدين

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

مسيسًا بطبعه لأنّ الدين والسيّاسة يلتقيان في هدف واحد هو رعاية شؤون النّاس بما يحقّق العدل فيهم والتعايش بينهم والسعادة فيهم، والسؤال ما مدى تطبيق هذا التدبير المعاصر لأسس الحكم إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّه جزء منه ؟

ينطلق الغنوشي باعتباره نموذج للحكم الإسلامي من الإقرار بأنّ تاريخ الإسلام لم يكن سلسلة من أنظمة الجور بل لم تخل حلقة من حلقاته من نوع تفاعل مع الإسلام(الغنوشي راشد/307) واعتبر أنّ ما لحق أنظمتنا من صور بشعة للاستبداد مرده تبعيّة بعض الحكّام للغرب، في المقابل صوّر لنا مبادئ أنظمة الحكم الإسلامي في العصور الوسطى وما قبلها على أنّها نموذج للأنظمة المتوازنة نظرا لأنّها تأخذ بنصوص الدين ولا تنحرف عنها، كما تأخذ بمبدأ الشورى وهي الأصل الثاني للنظام الإسلامي إضافة إلى مبدأ الإجماع وفسّر هذه المبادئ العامّة للحكم في الدولة الإسلاميّة بما يرادفها من مصطلحات حديثة كالحريّة والديمقراطية.

لكن هذا التصور في رأيي بقي رهينا مثل بقيّة النماذج لأنّ هذه المصطلحات استعملت من أجل التضليل ناهيك أنّ مبدأ الشورى في حركة النهضة مازال قائمًا إلى يومنا هذا وليس لمبادئ الدولة الحديثة أن تتحقق في ظلّ ازدواجيّة الخطاب.

يبدو أنّ العلاقة بين النظرية والتطبيق في مستوى الحكم وعلاقاته ببقيّة مباحث العلوم الإنسانيّة منعدمة أو على حدّ عبارة الغنوشي علاقة "خداع ودجل" لأنه ما إن صار فاعلا وممارسا للسياسة حتّى انتظرنا تطبيق هذه الرؤية والأحكام والمبادئ الّتي نظّر لها لكنّه انحرف عن المبادئ الّتي وضعها القدامى. هكذا إذن، حاول رواد عصر النهضة إضفاء مبادئ الدولة الحديثة عنها لكنهم فشلوا لأنّهم لم يتخلّصوا من عقدة العلمانيّة والغرب لذلك لاحظنا في الأونة الأخيرة اهتزاز هذه المبادئ في مرات عديدة خصوصا عند محاولة تمرير مشروع المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة في تونس كانوا أعضاء حركة النهضة من أوّل المعارضين لهذا القانون، كما نلاحظ أنّ محاولة خلق التوازن في شخصيّة الفرد من خلال تحقيق مطالبه الروحيّة والماديّة في ظل هذه الأنظمة السيّاسية الجديدة باءت بالفشل إذا استثنينا أصحاب الحكم والسلطة الذين يعيشون في رفاه ونعيم ولنا في ذلك أغلب عناصر حركة النهضة. ما علاقة التنمية بالاستقرار السياسي؟

يعتبر استقرار الدول وأنظمتها مرتبطا أساسا بالعلاقة الوطيدة بين الاستقرار السياسي والتنمية وقد تعدّدت المفاهيم حول فكرة الاستقرار السيّاسي الّتي شغلت المفكرين والفقهاء صنف يرى أنّ الاستقرار السيّاسي مقترنا بانتقال المجتمع من النظام الاشتراكي ثم الشيوعي وبالتالي تتلاشى الطبقيّة مما ينتج عنه مجتمع متوازن، والصنف الآخر هم الفقهاء يرون أنّ الاستقرار يقوم على أساس التوزيع العادل للثروة بين جميع فئات المجتمع، لذلك سنحاول أن ندرس هذين الاتجاهين من خلال النموذج التونسي والعراقي، وللبحث في علاقة الاستقرار السيّاسي بالتنمية في هذين النموذجين لا بدّ من الكشف عن محدّدات

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

الاستقرار السياسي وأبعاده التي تتمثّل أوّلا في السلوك الإنساني القائم أساسًا على الاحتكام للقواعد والقوانين المنظمة للحياة العامة علاوة على أهميّة البعد النفسي من خلال إيجاد الموازنة بين الحاجات الروحية والدنيوية لحياة المسلم.

في النموذج التونسي نوعية الحكم هي التي تضمن الاستقرار السيّاسي حيث لا استقرار بدون تنمية ولا تنمية بدون استقرار وذلك لا يتأتّى إلا بتحقيق التنمية الشاملة في كلّ مجالات العلوم الاجتماعيّة والانسانيّة وظهرت مؤشرات الاستقرار السيّاسي خصوصا بعد ما يُعرف بالربيع العربي والانتقال السلمي على السلطة حيث تداول على الحكم حكومات متعددة منها الإسلامي والعلماني طبقا للقواعد الديمقراطيّة والدستوريّة والقانونيّة ومن المؤشرات الأساسية للاستقرار قدرة الدولة على المحافظة على سيادتها وإقامة علاقات دوليّة قوية هذا إضافة إلى نجاح السياسات الاقتصادية.

في المقابل تغيب هذه المؤشرات في بعض دول الشرق الأوسط ولنا في ذلك مثال العراق باعتباره يرضخ تحت وطأة التوتر السيّاسي والطائفي من جهة والتدخل الإيراني في الشؤون السيّاسية ويمكن أن نبرر غياب محددات الاستقرار السياسي لما عاشه العراق من حصار اقتصادي خصوصا أثناء التدخل الأمريكي مما جعله يعيش عزلة تامّة عن محيطه علاوة على تدخل إيران باعتبارها قوّة في المنطقة ونستعمل لفظة القوة في هذا الموقع بمعنى " النفوذ المتحكم في السلطة أو الحكم"(إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي/337) وبمعنى القدرة على التأثير على الآخرين، تدخلت إيران في المجتمع العراقي من خلال محاولاتها الجادة في التأثير على الهوية العراقيّة بما يهدد أمنها واستقرارها لكن في المقابل استطاع العراق بالرغم من الظروف الصعبة الانتقال إلى مستويات مهمّة في التنمية أبرزها التحرر من حالة العزلة والتحول إلى اقتصاد السوق لكسر آثار عزلته عبر انخراطه في مساحة قويّة من الليبراليّة.

برأينا إن تحقيق الاستقرار في العراق من خلال ربطه بمؤشر التنمية هو طرح منقوص لأنّ العراق محكوم بقوة سيّاسية وأخرى دينيّة لذلك من الصعب إيجاد توافقا بينهما خصوصا وأن القوة الدينيّة المتمثلة في المرجعيّة الّتي تملك قوة التأثير النفسي والديني إضافة إلى تكاملها مع نظريتها في إيران لذلك حاولت الأوساط العلميّة والأكاديمية بحث مصطلح الاستقرار بضدّه لأن أغلب المفاهيم تُعرف بأضدادها حيث قارب الباحث العراقي علاء حميد إدريس نموذج العراق من خلال مصطلح "اللاستقرار" بمقاربة سمّاها **تحديات اللاستقرار مقاربات مقترحة للتفسير** طرح من خلالها إشكاليّة مفادها هل هناك خلل في توزيع القوة داخل النظام وقارب هذه الإشكاليّة من خلال التاريخ والسيّاسة معتمدا في هذه المقاربة على هنري فوستر وتوبي دوج الذي يرى أنّ القوة البريطانيّة الجوية أوجدت العراق سياسيا بمعنى أنه توجد سلطة ولا توجد دولة لأن الدولة في العراق لا تستطيع انتاج ذاكرة للمجتمع وإنّما تنتج ذاكرة خاصة بها .كما قارب اللاستقرار من جهة الجغرافيا من خلال ثنائية المكان والسلطة واعتبر أنّه هناك اختلال بالمكان بسبب الموقع الجغرافي لأن العراق يعتبر ممر (passage) وليس مستقرّ (résidence)بمعنى أنه

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

توجد بوابة تُدخل أقوام وتخرج أقوام لذلك من يمتلك السلطة يُدفع بشكل مباشر للسيطرة على المكان (إدريس علاء حميد/2019).

من خلال ما تقدّم نستنتج أنّ التنمية لا تتحقق إلاّ بوجود استقرار سياسي يضمنه ويساهم فيه كافة أطياف المجتمع بغض النظر عن توجهاتهم السيّاسية والاجتماعية والطائفيّة والعقائدية لذلك كان الغالب في منطقة الشرق الأوسط بعض المصطلحات من قبيل "بؤر التوتر" "التدخل"، "الحرب" وهي مصطلحات تدعو للعنف يروجها الإعلام لأغراض سياسية ودوليّة.

خلاصة

شكّلت التدابير والمعاملات الاقتصاديّة الّتي عكستها الأدبيّات التراثية المتمثلة في كتب النوازل والأموال والخراج وكتب الحسبة أهميّة تأتي من كونها أوّلا قد لعبت دورًا أساسيّا في الحياة الاقتصاديّة وثانيا كون هذه المؤلّفات تمثّل مكوّنا من مكونات الازدهار الماديّ الذي يعتبر مؤشر من مؤشرات التقدّم الحضاري حيث اكتسبت بعض النظريات القديمة قيمة كبرى لدى المستشرقين مثل نظرية ابن خلدون في الاقتصاد التي صارت غذاء للحضارة العربية والغربية كما أنّ نظرية مسكويه لا تقلّ أهميّة إذا أخذنا بعين الاعتبار تقدّمه زمانيا على ابن خلدون ولعلّ مصطلحات من قبيل "العمران والتمدن والاجتماع البشري والعمران والتدبير المدني" مثلت أساس نظرية مسكويه لكن اللافت أن رؤيته لم تر النور مثل نظيرتها عند ابن خلدون وهذا راجع إلى دور المؤرخين في الحياة السياسية والدينيّة فهم من اهتموا بطرف دون آخر ونفسر ذلك بدوافع سياسية ودينية ومذهبية ومن هذا المنطلق جاء التاريخ لحفظ الشريعة أولا كما يعتبر مظهرا لتدبير إلهي غايته حكم الجنس البشري (خورشيد إبراهيم زكي/2125/8) وتبعا لذلك يمكن أن يكون التاريخ وسيلة للحكام لتدبير النظام السياسي وأداة لخدمة الدين. كما اهتموا بنظم الحكم والتنمية من جهة الشريعة وهو ما عبّروا عنه بفقه المقاصد ومن غاياته الأساسيّة عمارة الأرض وحفظ النظام وإقامة العدل، أمّا في العصر الحديث فقد استبدلوا هذه النظم بالأحزاب والجمعيّات والمنظمات الّتي أضحت تخدم مصالحها السياسية والحزبية الواسعة على حساب مصلحة الفرد.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

المراجع: References

القرآن الكريم

ابن منظور، (1999). **لسان العرب**. لبنان: دار إحياء التراث.

بدوي، أحمد زكي، (1987). **معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعيّة**. لبنان: دار الكتاب اللبناني.

البغدادي، عبد السلام إبراهيم، (1993). **الوحدة الوطنيّة ومشكلة الأقليّات في إفريقيّا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ص286

الحاج صالح، رشيد، (2012). **تفسير كتاب أنس الطاعة السياسية والسلطة والسلطان في الإسلام**. البيان. www.albayan.ae

حميد، علاء، (2019). **تحديات اللاستقرار مقاربات مقترحة للتفسير**. بغداد: أكاديميّة بغداد للعلوم الإنسانيّة. https://youtu.be/qOBYi0VsHBs

ابن خلدون، (2005). **المقدمة**. الدرار البيضاء: خزانة ابن خلدون بيت الفنون والعلوم والآداب

خورشيد، إبراهيم زكي، يونس، عبد الحميد (1998). **دائرة المعارف الإسلامية**، مركز الشارقة للإبداع الفكري

الشرباصي، أحمد، (1961). **المعجم الاقتصادي الإسلامي**. دار الجيل.

الصدر، السيّد باقر، (1991). **اقتصادنا**. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، (دون تاريخ). **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السيّاسية**. (دون طبعة) www.kotobarabia.com

عبد المنعم، شوقي، (1961). **تنمية المجتمع وتنظيمه**. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

الغنوشي، راشد. **محاضرة في الدين والدولة في الأصول الإسلاميّة والاجتهاد المعاصر**. الإسكندرية: مركز دراسات الوحدة العربيّة. www.rachedelghannouchi.com

الغنوشي، راشد، (1993). **الحريّات العامة في الدولة الإسلاميّة**. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

الفارابي، أبو نصر، (2012). **آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها**. مصر: مؤسّسة الهنداوي.

الفنجري، محمّد شوقي، (1961). **تنمية المجتمع وتنظيمه**. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

القرضاوي، يوسف، (2008). **مقاصد الشريعة المتعلّقة بالمال**. دبلن: المجلس الأوروبي.

Global Proceedings Repository
American Research Foundation
ISSN 2476-017X
Available online at http://proceedings.sriweb.org
شبكة المؤتمرات العربية
http://arab.kmshare.net/

القره داغي، علي، (2018). **حكم التعامل بالعملات الإلكترونيّة**. قطر: مركز الجزيرة https://youtu.be/Azq9myczgJY?t=3

الماوردي، (1989). **الأحكام السّلطانية والولايات الدينيّة**. الكويت: مكتبة دار قتيبة.

مسكويه، (2002). **تجارب الأمم وتعاقب الهمم**. لبنان: دار الكتب العلميّة.

مشورب، إبراهيم، (1997). **قضايا التخلّف والتنمية في العالم الثالث**. لبنان: دار المنهل.

مهاجرينا، محسن، (2004). **الفكر السياسي لمسكويه الرازي: قراءة في تكوين العقل السيّاسي الإسلامي**. لبنان: الغدير للطباعة والنشر

هلال، علاء الدين، (1978). **نحو إطار نظري لتحليل عمليّة التنمية السيّاسية**. الإسكندرية: الهيئة العامة للكتاب.

Bernard, B, (1997) : **Les deux Etats-Pouvoir société en occident et en terre d'Islam**, Paris, Seuil

Henri, L, (1983) : **Les Schismes dans l'Islam : Introduction à une étude de la religion Musulmane**, Payot, p420

Olivier, D, G, (1997) : **Théorie de la croissance**, Universitaire de France, p42-46